



كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٠

بشأن طلب زيادة القدرة التعاقدية من الطاقة الكهربائية

في إطار التزام المرخص له بالتوزيع بتوفير التغذية الكهربائية لكافة المنتفعين طبقاً للمعايير العامة لجودة التغذية الكهربائية الواردة بكود التوزيع. وفي ضوء الشكاوى الواردة إلى الجهاز من بعض المنتفعين ضد بعض المرخص لهم بالتوزيع فيما يتعلق بتجاوز القدرة التعاقدية وكيفية سداد قيمتها فقد رأى الجهاز تنظيمياً لطلب زيادة القدرة التعاقدية إتباع ما يلي:

(١) عند تجاوز المنتفع القدرة التعاقدية له تقوم شركة التوزيع بإخطاره بخطاب مسجل يعلم الوصول بتجاوزه القدرة التعاقدية ومقدار هذا التجاوز على أن يخير بين أحد أمرين:

أ- إما سداد قيمة القدرة الزائدة وفقاً للتكلفة النمطية المقررة بدليل توصيل التغذية الكهربائية للمشروعات الاستثمارية أو دليل توصيل التغذية الكهربائية للمنشآت السكنية في القرى والمدن على حسب الأحوال وإبرام عقد توريد جديد بالقدرة التعاقدية الجديدة.

ب- تركيب الأجهزة أو المعدات أو المهمات اللازمة للتحكم في عدم تجاوزه القدرة التعاقدية على نفقته الخاصة.

ويتم تحديد موعداً له لا يتجاوز الأسبوعين لاختيار أي من الخيارين السابقين وفي حالة عدم الاستجابة تقوم الشركة بتركيب الأجهزة أو المعدات أو المهمات اللازمة للتحكم في عدم تجاوز القدرة التعاقدية للمنتفع وعلى نفقته الخاصة.

وفي جميع الأحوال يجب مراعاة تطبيق القواعد الخاصة بالتسويات المالية اللازمة عند نهاية السنة المالية في حالة تجاوز الحمل الأقصى للقدرة التعاقدية للمنتفع فوق ٥٠٠ ك.و".

(٢) بناءً على نتائج بحث بعض الشكاوى التي وردت إلى الجهاز والتي تتعلق بالتوصيل لبعض المشروعات الاستثمارية وفقاً لدليل توصيل التغذية الكهربائية للمشروعات الاستثمارية المعمول به اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١، فإنه في حالة رغبة أحد المنتفعين داخل إحدى حلقات التوزيع القائمة زيادة القدرة التعاقدية لديه مما سيترتب عليه عدم قدرة الشبكة المغذية له على الوفاء بهذه القدرة الزائدة، فإنه يمكن التوصيل له من خارج الحلقة (حلقة الشبكة المغذية) بإجمالي القدرة المطلوبة بالتكلفة الفعلية مع احتفاظه بالقدرة المستمدة من حلقة التوزيع القائمة كمصدر احتياطي له أو التنازل عنها مقابل خصم قيمتها من تكلفة مقايسة التوصيل من خارج الحلقة إذا قدرت شركة التوزيع ذلك حتى يتمكن منتفع أو منتفعين آخرين من الاستفادة من هذه القدرة الموجودة في حلقة التغذية القائمة.

لذلك رأينا نشر هذه القواعد التنظيمية للعمل بمقتضاها في هذا الخصوص.

المدير التنفيذي

مهندس/ كفاؤ عبد العال السكاوي



تحريراً في ٢٠/٤/٢٠١٠

*(Handwritten signature)*